

مصر: فوضى الاستقرار

وانك عبد الفتاح

للفوضى استبدادها. كما أن للاستبداد فوضاه. هذا قانون تحتي يتحرك تحت سطح الاستقرار في مصر. إنها ملامح لا تخفى على الذين يلاحظون تجاوز المتناقضات بشكل غير فعّال. لا يحكمها سوى قانون الفوضى طويلة العمر

قدر «الطوارئ»



حالة طوارئ عسكرية دائمة مفروضة في مصر (حسام علي - أ ب)

النموذج السعودي

الأمير ألغى الخمر. انتشر الخبر في القاهرة عن عبد العزيز الإبراهيم، المالك السعودي لفندق «غراندي حياة»، والذي قرر إلغاء بيع الخمر في فندقه فجأة ومن دون مقدمات، وتخلص من مخزونه (يقدر بـ 8 ملايين جنيه)، في مؤشر على نجاح نموذج سعودي في التغلغل إلى الأرض المصرية

قاتل اعترف بذبح خطيبته وشقيقتها وأماها قبل أسبوعين. لكنه أمام النيابة تراجع ونظر بعينه إلى أعلى واتهم الأمن بقتلهن. أجهزة الإعلام اعتادت أن تستخدم تعبير «جهاز سيادي» للإشارة إلى جهاز الاستخبارات. لكن لا أحد يستطيع أن يستخدم الاسم مجرداً. فهو الجهاز الأمني الأعلى. والأمن سيد الدولة. والقاتل لم يجد جهة يتهمها إلا جهازاً يخفي عن الأنظار لكنه يفعل كل شيء.

سلطة أسطورية لا يراها الناس لكنها ترى أفعالها. تشعربها فوقها وخلفها ومن أمامها. هذه صورة شجعت القاتل على استخدامها للهروب من التهمة. وهو الآن مسجون في مستشفى الأمراض النفسية.

لم يصدق أحد التهمة طبعاً. لكنها حكاية عن الشعور بالقوى العلوية والمتخفية للأمن. وفي حالة القاتل المجنون، اختار الجهاز السيادي البعيد عن التعامل اليومي. لكن رجلاً على مقهى، وفي حوار سياسي، قال «يمكن أن أصبح رئيساً للجمهورية. وساعتها سأعلن فوراً منع التجوال بعد العاشرة». الرجل يتحدث بلهجة ساخرة. ويستعرض أمام زملاء جلسته في المقهى قدراته المنسية في طاحونة عمل يومي لا يعترف بمواهبه. علت نبرته وهو يؤكد أنه جدير فعلاً بمنصب الرئيس. فهو على الأقل من الناس ويعرف مشاكلهم. ولن يترك اللصوص وعصابات الفساد والانحلال تلهو على مزاجها في الشوارع. لكنه سيحدد إقامتها في البيوت ليتحكم في حركتها ويمنعها من ممارسة البغاء السياسي والجنسي.

الرجل يرى أن رئيس الجمهورية لا بد أن يعلن حظر التجوال لتنظيف البلد على راحته. التغيير في رأيه يرتبط بمزيد من الأمن. والرياسة المنتظرة هي توجيه للأمن باتجاه اللصوص الطريقة الوحيدة لحكم البلد. هذا ما يجتمع على رؤيته السلطة والشعب الذي تفصلت تربيته على أن الأمن يعلو ولا يعلو عليه. وهذا ما يجعل خبر تمرير قانون الطوارئ خلال أيام ليس صادماً، رغم أن الرئيس حسني مبارك قال في حملته الانتخابية إن القانون سيلغى في أيار 2008 أو حين يقر قانون الإرهاب. لكن النيات تقول إن مبارك سيدفع بقانون الطوارئ ليوافق عليه مجلس الشعب قريباً جداً أو سيدع بشكل متعجل قانون الإرهاب ليبدو النظام ديموقراطياً، وإن كانت النسخ المعلنة من قانون الإرهاب أعنف وأشد قسوة من القانون الذي يحكم مبارك به مصر من اليوم الأول لتوليته السلطة.

رسمياً هو القانون رقم 162 لسنة 1958، والمفارقة أنه القانون الذي يحكم مصر من ليلة الهمزة في 5 حزيران 1967. أعلنه الرئيس عبد الناصر وتبعه أنور السادات وألغاه فقط في أيار 1980 لكنه أعلن من جديد يوم 6 تشرين الأول 1981 بعد اغتياله ومن يومها وحتى الآن وهو مستمر. لم يتوقف عن العمل إلا 18 شهراً. ويعد القانون امتداداً للأحكام العرفية التي لم تتوقف منذ نكبة 1948، والتي كان آخرها بعد حريق القاهرة في كانون الثاني 1952.

علاقة تراطوب قوي بين هزائم النظام العسكرية والسياسية وإعلان حال الطوارئ. النظام السياسي في حال توجس أمني دائم مصدره الأول العدو الخارجي: إسرائيل. وأعداء الخارج المتربصين بنظام في مرحلة صعوده خليفة للمسلمين وعبد الناصر زعيم الأمة العربية، ثم السادات المتحول من الحرب إلى السلام بقفزات حرقت مراحل تاريخية كاملة. لكن مبارك بنى شرعية الطوارئ على أعداء من الداخل. الجماعات الإسلامية المسلحة التي اغتالت رئيس ودمرت انقلاباً

في مواجهة العالم. لم تعد مقبولة الآن المناقشة.

من هنا الطوارئ مهمة، فهي تمنح الرئيس حق إلغاء الحياة السياسية تماماً. وموافقته على إتاحتها بشكل التصفيح في الشارع خارج القانون وفي حرب مفتوحة استخدمت فيها كل الأساليب لينتهي خطر الإرهابيين الإسلاميين بشكل كبير ويخرج جهاز الأمن منتصراً بنشوة لم ترجعه إلى حزمه السابق، لكنها جعلته جهاز الحكم. يدير السياسة بمنطق إلغاء السياسة. وله ظهير سياسي: الرئيس الذي يعظم من أمنه الشخصي ومشروعه السياسي الوحيد هو الاستمرار والبقاء. وهناك ظهير احتياطي: الحزب الوطني الذي من مصلحته إلغاء السياسة. فهو نادر لتجمع المصالح تحول إلى أداة للسيطرة، والسيطرة، في مفهوم يحكم بالأمن والطوارئ، تطرف ولم يعد يعني الحصول على الغالبية، بل الاستحواذ على كل المقاعد وترك نسبة ضئيلة جداً لديكور سياسي

منظمة حقوق الإنسان وحدها أصدرت بيانات ضد الطوارئ. الحياة السياسية لم تتحرك تقريباً. صمدت. تعودت أنه سيمر. ويمد له. فقد أصبح قدر الحياة السياسية في مصر.

بين الثقافة المصرية والهجرة الوهابية حسمت لمصلحة ثقافة الصحراء الغارقة في النصوص المغلقة والمهوسسة بالشكل. المعركة الثقافية كانت غطاءً لحرب سياسية على وراثة الإمبراطورية العثمانية. استمرت الحرب وأخذت أبعاداً جديدة مع وصول جمال عبد الناصر، زعيم الانقلابات من الغرب، وصدامه مع الملك فيصل، السياسي المحنك في دولة اعتمدت على التحالف مع القوة العظمى في العالم (إنكلترا ثم أميركا). المعركة استمرت، وكانت الوهابية تقتسم السلطة مع عائلة آل سعود، التي هزمت أمام جيش عبد الناصر في اليمن (1962). لكنه عندما هزم أمام إسرائيل في حزيران 1967، انسحبت الوهابية مع جيوش الهمزة وتسربت عبر المصريين المهاجرين إلى السعودية، الذين يرون فيها نموذجاً لدولة قامت على البركة (صعود النفط كشروة طبيعية من دون مجهود) ويطلقون «تعاليم» الإسلام بالهجوم. قوة رباطها الباحثون عن ثروة شخصية بانها السبب وراء انتصارهم وهمزة مصر، التي كانت تريد تنفيذ مذاهب غريبة (الاشتراكية). عودة «الإخوان» مع أنور السادات، وبالاتفاق معه، لضرب اليسار، ساهم في تقوية الانبهار المصري بنموذج البركة السعودية. تغيرت ملامح مصر بالتدريج واختفت تعدديتها لمصلحة نموذج واحد. وأصبح الهجوم على

رموز التعدد هدفاً يجمع ثلاث قوى. أولها «الإخوان المسلمون». وثانيها القوى المحافظة المضطهدة اجتماعياً، والتي تستمد قوتها من محاربة أشكال الترف أو ما يظنونه خروجاً عن التعاليم الدينية، هؤلاء عادة من موظفين فقراء يستجمعون قوتهم من شيء غير القانون، فيعاندون من يطلب رخصة بيع الخمر ويلخون ليلهاوا كلمة «بار» ويستبدلون الكافيتريا.

ويتصورون أنهم انتصروا في المعركة وأنهم أخلصوا لضميرهم ضد النظام «الفاقد أخلاقياً». القوة الثالثة التي ساهمت في انتصار النموذج السعودي هي وكلاء مياشرون (في العلن أو السر) لشبكة من الإعلام يسيطر عليه المال السعودي. راجت معه أشكال غريبة، أهمها قائمة ممنوعات تمنحها شرعية التحدث عن الإسلام. فمن يمنع ويصادر له شرعية إعلان الحدود وإعلان المسموح والممنوع. لا فرق هنا بين مغامرات الأمير وليد بن طلال المغرب بأميركا وأسامة بن لادن الثائر عليها. كلهم حزمة واحدة يجمعون بين المال والتحدث عن نظام «إسلامي» يريد السيطرة لمصلحة فكرة نائمة في الجزيرة العربية لا تعتبر الخمر حرية شخصية وتهتز من طول فستان المرأة وتقيم حاجزاً للحريم.

هذه هي القواعد التي إذا خرج عنها الأمراء يصبحون معارضين وديموقراطيين، وإذا تسكوا بها أصبحوا إرهابيين.

الذي يجمع ثلاث قوى. أولها «الإخوان المسلمون». وثانيها القوى المحافظة المضطهدة اجتماعياً، والتي تستمد قوتها من محاربة أشكال الترف أو ما يظنونه خروجاً عن التعاليم الدينية، هؤلاء عادة من موظفين فقراء يستجمعون قوتهم من شيء غير القانون، فيعاندون من يطلب رخصة بيع الخمر ويلخون ليلهاوا كلمة «بار» ويستبدلون الكافيتريا.

ويتصورون أنهم انتصروا في المعركة وأنهم أخلصوا لضميرهم ضد النظام «الفاقد أخلاقياً». القوة الثالثة التي ساهمت في انتصار النموذج السعودي هي وكلاء مياشرون (في العلن أو السر) لشبكة من الإعلام يسيطر عليه المال السعودي. راجت معه أشكال غريبة، أهمها قائمة ممنوعات تمنحها شرعية التحدث عن الإسلام. فمن يمنع ويصادر له شرعية إعلان الحدود وإعلان المسموح والممنوع. لا فرق هنا بين مغامرات الأمير وليد بن طلال المغرب بأميركا وأسامة بن لادن الثائر عليها. كلهم حزمة واحدة يجمعون بين المال والتحدث عن نظام «إسلامي» يريد السيطرة لمصلحة فكرة نائمة في الجزيرة العربية لا تعتبر الخمر حرية شخصية وتهتز من طول فستان المرأة وتقيم حاجزاً للحريم.

هذه هي القواعد التي إذا خرج عنها الأمراء يصبحون معارضين وديموقراطيين، وإذا تسكوا بها أصبحوا إرهابيين.

المحميات السياسية

الذي تم تسجيلها في فرنسا، وهي كانت المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم منير ثابت (شقيق سوزان مبارك) وحسين سالم وعبد الحليم أبو غزالة (وزير الدفاع المصري آنذاك)، ومحمد حسني مبارك (نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها). الشركة تعرضت لاتهامات قضائية في أميركا، لكن حسين سالم أبعد مبارك لحساسية موقعه السياسي. وبعدها، بدأ اسم حسين سالم يتردد في نشاطات اقتصادية ذات طبيعة حساسة بداية من شركات البترول وبناء منجج شرم الشيخ، حيث ينظر لحسين سالم هناك على أنه الإمبراطور غير المتوج للمدينة التي تُعد نموذج مدينة نظام مبارك الهارب من العاصمة.

الظل السياسي لكبار النظام. وخاص بكل متخفد يصنع شللة أصدقاء يحتمون به. والمحمية الكبيرة تتبع الرئيس مباشرة، وربما عائلته. أشهر المحميات السياسية وأقدمها يسكن خلفها حسين سالم، أكثر الشخصيات غموضاً في مصر. المعروف عنه قليل جداً: زميل مبارك في سلاح الطيران فقط. والمحكي عنه أطنان: هو شريك مبارك في أعمال تجارية (يقال إنه مدير أموال مبارك في مشروعات داخل مصر وخارجها أو هو واجهة تجارة مبارك). لكنها تعتمد على حكايات أقدم جعلت الرجل الغامض مصدر ثقة الرئيس. الحكاية وردت في كتاب «الحجاب» لبوب ودورد، مفجر فضيحة «ووتر غيت» الشهيرة، الذي تحدث عن شركة «الأجنحة البيضاء»

وزير الإعلام أنس الفقي اتصل بستة رجال أعمال طلب منهم عدم الإعلان في قناة «دريم»، لأنها خرجت عن التعليمات وناقشت استقالة الحكومة. رجال الأعمال استجابوا والقصة عرفت من مكالمات هاتفية، والصحافة المدافعة عن صاحب القناة والمنحازة له سربت التفاصيل وطرحت قضية سيطرة الحزب الوطني على رجال الأعمال.

الصراع فتح ملف ظاهرة تطرح نفسها بقوة، وهي أن رجال الأعمال هم محميات سياسية. ظاهرة قديمة، لكنها الآن تبدو كما لو كانت محل نظر. نظام الرئيس حسني مبارك جعل من بعض رجال الأعمال محميات ممنوعاً الاقتراب منها. والمحميات أنواع. عمومية إلى حد ما، وتشمل رجال أعمال مستفيدين من

بطل قصة إلغاء الخمر، قريب من العائلة المالكة في السعودية ويملك قنوات تلفزيونية. كان بطل ما سُمي وقتها «فضيحة على النيل» في التسعينيات، حين اتهم مسؤول في التلفزيون المصري بتسهيل علاقة الإبراهيم مع نجمة تمثيل وقتها.

الفضيحة أنهت بعزل المسؤول (حصل على سيارة «مرسيدس») ووصفه بالحكم القضائي بالقواد، وزواج الأمير والنخمة لسنوات ثم الانفصال. الفضيحة نسيت الآن، لكن الأمير عاد إلى الأضواء بثورته على الخمر.

ثورة لها طابع إعلاني. فالرجل لم يقرر بيع الفندق، لكنه خرج عن اتفاقه مع الشركة صاحبة العلامة التجارية وكانه راديكالي فرض قانونه بالقوة لجعل فندقه خالياً من الكحول. من حقه الشخصي، لكن الفندق مكان عام. بين أصحابه ومستخدميه عقد اتفاق لا يصح حرقه بدافع «تطهيري»، كما بدأ من حركة الأمير. كما أن سلطات السياحة في مصر اعتبرت نفسها غير معنية؛ فالأمير حر في فندقه، وهو ما لم يكن يحدث أمام مشكلة أخرى بعيدة عن موضوع حساس مثل الخمر. وهي حساسية لها بعد سياسي.

فالنموذج السعودي انتصر في مصر. وعلى حد الوصف «ترفع الوهابية راياتها غير المرئية في كل مكان». ويكفي النظر إلى شكل المصريين ولافقات المحال لاكتشاف أن المعركة التي بدأت



عامل مصري في محطة وقود (عمر نبيل - أ ب)